شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ابقوا على المصفحات وقلّصوا الرواتب

مثلما كانت هناك قشّة قصمت ظهر بعير ما في زمن ما ليصبح الأمر مثلاً سائراً تتوارثه الأجيال، فإن تخصيص أعضاء مجلس النواب لأنفسهم مبلغ ٥٠ مليون دولار لشراء سيارات مصفحة كان بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير وأثارت الضجة الواسعة والقوية ضد البرلمان وأعضائه.

ليس الخمسون مليون دولار بالمبلغ الهائل، فهو بالكاد يبني مستشفى أو مجمعاً سكنياً أو يفتح طريقاً سريعة بين بضع محافظات، آخذين في الاعتبار التكاليف المضافة لتغطية مستلزمات الفساد المالي والإداري. وهذا المبلغ لا يُقارن برشوة صفقة واحدة من صفقات مشاريع للكهرباء أو النفط أو الغاز أو صفقات شراء مواد غذائية أساسية كالرز والحنطة، فقيمة كل واحدة من الرشاوى مع الشركات الوهمية أو الحقيقية العاملة في هذه الميادين تصل إلى مئات ملايين الدولارات.

في ظروف مثل التي تمر بها بلادنا يمكن الإقرار بقدر من المشروعية لاحتياطات الأمن والأمان الهادفة إلى حماية الشخصيات العامة، وبينهم وربما في مقدمتهم أعضاء البرلمان، باعتبار أنهم مستهدفون من الإرهابيين. لكن هل هناك خطر على أعضاء مجلس النواب يستدعي شراء مصفحات لهم بعشرات الملايين من الدولارات؟

كل أعضاء البرلمان لديهم حمايات ومواكب مدججة بالسلاح من الصعب اختراقها، وبعضهم لديه بالفعل سيارات مصفحة. ونصف هؤلاء الأعضاء في الأقل مقطوعو الصلة بالشعب.. لا يغادرون المنطقة الخضراء إلى الأسواق ومناطق التجمّع الشعبي، وبينهم من ليست له علاقة حتى بناخبيه. وهؤلاء إن خرجوا من المنطقة الخضراء فإلى العواصم الأخرى للاستراحة والتبضع و"البزنس".

علاوة على هذا فإن رواتب أعضاء البرلمان ومخصصاتهم كبيرة جداً لا يمكن مقارنتها برواتب ومخصصات نظراء لهم حتى في أكثر الدول ثراءً ورخاءً وتقدماً.

رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي اقترح على زملائه التراجع وقتياً عمّا وصفه "الحق الدستوري" حتى يحين الظرف الذي "يكون الشعب فيه أكثر تفهماً لعملكم الشاق"، بحسب تعبيره.

أظن أن الاقتراح العملي والصائب هو أن يصار إلى تقليص رواتب النواب ومخصصاتهم إلى النصف .. الآن كل نائب يتقاضى نحو ثلاثين ألف دولار شهرياً عن نفسه وعن حراسه وخدمه وحشمه (كثير من النواب لا يعيّنون ٣٠ حارساً كما هو مقرر لكل واحد منهم ولا يدفعون لمن يعينونهم الراتب المقرر وهو ٧٥٠ ألف دينار لكل حارس، أي أنهم يسرقون من رواتب ومخصصات حراسهم).

وتقليص رواتب النواب إلى النصف يعني توفير نحو ٤ ملايين و٨٧٥ ألف دولار شهرياً، أي أكثر من ٥٨ مليون دولار سنوياً، أي أكثر من ٢٣٠ مليون دولار في أربع سنوات.

هذا التقليص له ميزة كبيرة أخرى غير توفير هذه المبالغ، فالطامعون في راتب النيابة ومخصصاتها الباذخة لن يتقدموا إلى الانتخابات البرلمانية، فيما ستتاح الفرصة للآلاف من العراقيين الشرفاء النزيهين المخلصين أن يخوضوا الانتخابات. نعم هناك آلاف وآلاف من العراقيين، نساءً ورجالاً، المستعدين لخدمة بلادهم وشعبهم بأدنى الرواتب والمخصصات.

جربوا مرة الإعلان عن مثل هذا التقليص لتروا ما يدهشكم على الصعيدين.. صعيد مَن يُطلق البرلمان ويرحل إلى العواصم الأخرى، وصعيد مَن يُقبل على الخدمة العامة من أرفع الكفاءات بأقل المقابل.

قمة سابقة.. (أرشيف)

العلاقات الخارجية لـ(المدى): مستعدون لها على الجانبين الدبلوماسي والفني

بغداد تضع اللمسات الاخيرة على القمة العربية

تبدأ اليوم بغداد بالإجراءات الفعلية لتضييف القمة العربية، من خلال حملة من اللقاءات يجريها ممثل العراق في الجامعة العربية مع اللجان الفنية والإعلامية ذات العلاقة، ويقول مسؤول حكومي بارز إن هناك تنسيقا كبيرا بين مجلس الجامعة والأمانة من اجل إنجاح هذه القمة.

وكان الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي قد ذكر الخميس السابق إن الترتيبات الأمنية في بغداد "جيدة جدا" والعراق مستعد لاستقبال الوفود العربية والقادة والملوك والرؤساء العرب لعقد القمة العربية. ومن المقرر أن تنطلق القمة في بغداد في ٢٩ آذار الحالي فيما ستبدأ الاجتماعات التحضيرية لها بالقاهرة اعتبارا من ٢١ آذار الحالي على مستوى المندوبين الدائمين وكبار المسؤولين.

□ بغداد / المدى

وستضيّف بغداد يومي ٢٧ و٢٨ آذار الحالي الاجتماعات التحضيرية على مستوى وزراء الاقتصاد والخارجية.

وفي تطور لاحق، قال قيس العزاوي ممثل العراق بالجامعة بعد المؤتمر الصحفي الذي عقده الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي "انه ستنطلق اليوم الأحد الأعمال والاجتماعات المكثفة مع اللجان الفنية والإدارية والإعلامية التي شكلتها الجامعة العربية حيث سألتقي بالأمين العام المساعد للشؤون الإعلامية السفير الخمليشي لوضع الترتيبات الإعلامية وأسماء الصحفيين والإعلاميين الذين سيشاركون بالقمة العربية من المعتمدين بالجامعة العربية والتراخيص على الأجهزة التي ترافق الصحفيين من مراسلي القنوات".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد في الـ٢٥ من شباط الماضي، أن الجامعة العربية أبلغتنا بأن حضور القمة سيكون كبيرا وعلى مستوى الزعماء والرؤساء، مؤكدا أن العراق يمتلك السيادة الكاملة وجميع مؤهلات استقلاله وإرادته.

وأضاف العزاوي إن هناك تنسيقاً عالي المستوى مع ممثلية العراق بالجامعة العربية والأمانة العامة لإنجاح القمة العربية كما إن هناك تعاونا مشتركا مع سفارة العراق بالجامعة العربية للحصول على تأشيرات الدخول إلى العراق وغير ذلك من أمور.

وأجلت الجامعة العربية، في وقت سابق، القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في آذار ٢٠١١ ببغداد إلى آذار ٢٠١٢، بناءً على طلب عراقي بعد توافق الدول العربية الأعضاء نظراً للواقع العربي "الجديد وغير المناسب" الذي أحدثته الثورات التي كانت وقتها في مصر وليبيا واليمن وتونس وسوريا.

من جانبه، أشار سفير العراق في القاهرة نزار الخير الله إلى ضرورة تكاتف جهود الأطراف كافة لإنجاح القمة العربية في بغداد بهذا الظرف التاريخي الذي يمر به العراق، مؤكدا أن الحالة الأمنية في بغداد جيدة للغاية وأن الشرطة والجيش العراقي اتخذا كافة التدابير للمحافظة على الأمن.

ويعد انعقاد القمة العربية في العاصمة العراقية بغداد الحدث الدولي الأكبر الذي تنظمه البلاد منذ العام ٢٠٠٣، إذ شكلت أمانة بغداد لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة العربية وتقديم الرؤى والأفكار والتحضيرات المطلوبة لتحسين وتطوير الواجهة العمرانية للمدينة، بما يتناسب مع تاريخها ومكانتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة، وقد أعلنت في نهاية شهر كانون الثاني المنصرم أن الاستعدادات للقمة باتت منجزة بنسبة ١٠٠٪. من جانبه قال عضو اللجنة الخارجية في مجلس النواب النائب عن العراقية حسن شوريد "إن العراق مهيأ على المستويين الدبلوماسي والفني لاستقبال الوفود المشاركة بالقمة العربية".

وتابع في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "إن العرب ومن خلال وفودهم المتكررة إلى بغداد اطلعوا على استعداداتها لتضييف القمة، لان الحكومة كانت مهيأة من وقت سابق ولكن التأجيل حال دون إتمامها".

وأردف شوريد أن "أكثر من ١٥ بلدا عربيا أكدوا أنهم سيشاركون في قمة بغداد بوفود رئاسية، وهو بحد ذاته نجاحا للعراق إذ سيبحث العرب ابرز القضايا الساخنة في المنطقة وهذه العوامل جميعها تصب في نجاح لقاء العرب المقبل".

من جانبه، أعلن وزير الصناعة والمعادن العراقي أحمد ناصر الكربولي، السبت، ترحيب رؤساء جمهوريات اليمن وجيبوتي وإتحاد جزر القمر حضورهم لمؤتمر القمة العربية المقرر عقده في بغداد نهاية آذار الحالي، مؤكدا ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة.

وقال الكربولي في بيان صدر، أمس، في ختام جولته لنقل دعوات الرئيس جلال طالباني للرؤساء العرب لحضور القمة العربية، إن "رؤساء جمهوريات اليمن وجيبوتي واتحاد جزر القمر أكدوا ترحيبهم لحضور مؤتمر القمة العربية المقرر عقده في بغداد نهاية آذار الحالي"، مبينا أنه نقل "تهاني رئيسي الجمهورية جلال طالباني والوزراء نوري المالكي إلى جمهورية اليمن حكومة وشعباً، بالإنجازات الديمقراطية التي تحققت خلال الفترة المنصرمة والمباركة بتسنم الرئيس عبد ربه منصور هادي رئاسة الجمهورية".

نزاهة البرلمان تشكّل لجنة مصغرة لحسم مصير المفتشين

□ بغداد / المدى

كإجراء وسطي، أعلنت لجنة النزاهة في البرلمان عن تشكيل لجنة مصغرة لمتابعة أداء المفتشين العموميين، في حين أكدت ضرورة أن يكون المفتش من كتلة سياسية تختلف عن تلك التي ينتمي إليها الوزير المعني، لان المفتشين -والقول للجنة- يرتبطون بالوزراء لا الجهات الرقابية العليا المتمثلة بالنزاهة البرلمانية.

وكانت اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة عمل المفتشين العموميين في الوزارات قد أوصت في وقت سابق بإلغاء مكاتبهم، وهو ما اعترض عليه البرلمان وأكد عزمه على اتخاذ قرارات توافقية، إما بربط هذه المكاتب بهيئة النزاهة، او تقليص عددها من خلال إشراف مفتش واحد على أكثر من وزارة، ويبدو ان الحل الأخير اقرب للتطبيق، وحسب النائب عثمان الجحيشي في تصريح السابق لـ(المدى).

مقرر النزاهة في مجلس النواب، خالد العلواني قال إن لجنته "شكلت لجنة مكوّنة من أربعة أعضاء لمتابعة وتقييم عمل وأداء المفتشين العموميين في وزارات الدولة لمعرفة فيما لو كانت هناك مخالفات عليهم"، موضحا "لقد شكلنا هذه اللجنة كون المفتشين لم يقدموا شيئا من ملفات وتقارير فساد حتى الآن".

وبين أن "الوزير والمفتش العام في اغلب الوزارات من كتلة واحدة"، لافتا أن "المفتشين مرتبطون بوزرائهم وليس بلجنة النزاهة"، مشيرا الى انه "يجب أن يكون الوزير من كتلة والمفتش من كتلة أخرى". وسبق أن حذر منسق الحكومة لشؤون المفتشين العموميين عادل محسن، من فوضى وسرقات مالية "كبيرة" في حال إلغاء مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات، مبينا أن استهداف مكاتب المفتشين يأتي لعدم خضوعها إلى مبدأ المحاصصة وقال الأسبوع الماضي إن "مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات أعادت عام ٢٠١١ إلى حزينة الدولة مبلغ ٧٠٠ مليون دولار، وأسهمت بمنع هدر نحو ٣ مليارات دولار"، متسائلاً "هل هذا الرقم هو استهداف لصغار الموظفين حسب ما يقول البعض؟".

غير انه أوضح إن "مجلس الوزراء قدم طلبا بإلغاء هؤلاء المفتشين لعدم كفاءتهم"، مبينا "لكننا فاتحنا المجلس واقترحنا إعطاء مهلة لهم (من ستة أشهر إلى سنة) وترافقهم لجنة من النزاهة لتقديم تقارير بعمل الوزارة، وإعطائهم كافة الحقوق والصلاحيات التي تخولهم لكشف ملفات الفساد".

وذكر انه "في حال تم إلغاء المفتشين يجب أن تكون هناك مكاتب تابعة للنزاهة في الوزارات خصوصا مع انتشار الفساد في جميع المؤسسات"، مضيفا أنه "إذا رفض مجلس الوزراء فتح هذه المكاتب فسوف نستقيل من عملنا".

يذكر أنّ الفساد الإداري والمالي وصل إلى مستويات عالية بحسب بعض المراقبين وتشير تقارير عالمية إلى أنّ العراق يتصدر مراتب متقدمة على مستوى العالم في حجم الفساد المالي والإداري.

بسم الله الرحمن الرحيم

كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ

صدق الله العظيم

نعي

ينعى السادة (آل بكاء) عميدهم الأستاذ السيد صالح آل سيد صالح البكاء والذي وافاه الأجل في يوم ٢٠١٢/٣/١ وتقام الفاتحة على روحه الطاهرة في جامع الخضيري الكائن في شارع العرصات/ تقاطع الناظمية ولمدة ثلاثة أيام ابتداءً من يوم السبت المصادف ٢٠١٢/٣/٣ من الساعة ٣ عصراً حتى الساعة ٦ مساءً.

إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون